



أبو الفتوح خلال مشاركته في منتدى دافوس الشهر الماضي (فوتوغرافيا) - أ ف ب

هيمنت التكهنات السياسية على حادثتي الاعتداء اللتين وقعتا ضد كل من المرشح الرئاسي المحتمل عبد المنعم أو الفتوح، وعضو مجلس الشعب حسن البرنس، وسط اتهامات للأجهزة الأمنية بالتراخي في مهمة توفير الأمن

مصر: هل بدأت الاغتيالات السياسية؟

اعتداءان على أبو الفتوح والبرنس يثيران ردود فعل ومخاوف... واتهامات لوزارة الداخلية بالتقصير

القاهرة - بيسان كساب، محمد الخولي

«ما حدث عارف البلد دي رايحة فين»، هي العبارة السحرية التي أخذت تنتشر تدريجياً بعد الثورة، تعبيراً عن انعدام الشعور بالأمان في ظل الانقلابات الأمنية، الذي يرجح مراقبون بشدة أن يكون مقصوداً من قبل أجهزة الأمن، انتقاماً من الشعب بعد الثورة. والعبارة التي تلقي بظلالها بعد كل حادث عنف تشهده البلاد عادت لتتردد على ألسنة المصريين مجدداً، بعد حادثة اعتداء ملثمين على المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، عبد المنعم أبو الفتوح، في وقت متأخر أول من أمس، قبل أن يعقبها بعد ساعات الاعتداء على حسن البرنس، عضو مجلس الشعب عن حزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ظهر أمس من قبل مجهولين.

حادثة الاعتداء على أبو الفتوح، التي تخللها السطو على سيارته على الطريق السريع خلال عودته مع سائقه من مؤتمر انتخابي في محافظة المنوفية إلى العاصمة المصرية القاهرة، ربما خفف من حدة التكهنات السياسية بشأنها، ووضعها في سياق حوادث اعتداء بهدف السرقة، تعرض مشاهير آخرين لها من قبيل عضو مجلس الشعب عمرو حمزاوي، والممثلة بسمة، لكن ذلك لم يمنع بعض الأطراف، ومن بينهم اللجنة التحضيرية للمبادرة الوطنية لإنقاذ الثورة المصرية «اتحدوا» من اعتبار أن ما حدث لأبو الفتوح «محاولة اغتيال فاشلة».

وربطت «اتحدوا» بين الحادث وما قاله أبو الفتوح في مؤتمره الانتخابي من أن «مصر لن يحكمها فرد بعد الآن، والشعب هو الذي سيحكم من خلال مؤسسات منتخبة»، ورات أن «محاولة الاعتداء، التي نُفذت لتبدو كأنها حلقة في مسلسل الانقلابات الأمني، تشير بوضوح إلى المستفيد الحقيقي والفاعل الأصلي لهذه الجريمة، الذي يحاول بكافة الطرق عرقلة عملية تسليم السلطة».

أما التفسيرات السياسية حيال الاعتداء على البرنس، فبذت أكثر كثافة، وخصوصاً أن الأخير كان قد أعلن تلقيه تهديدات بالقتل على خلفية تقرير صاغه كوميون لجانة الصحة في مجلس الشعب، عن ملاءمة مستشفى سجن طرة لاستقبال الرئيس المخلوع حسني مبارك، المحبوس احتياطياً، في مستشفى فاخر على ذمة قضيتي قتل المتظاهرين والفساد المالي. إلا أن وزارة الداخلية سارعت إلى نفي شبهة محاولة الاغتيال عن الحادث، الذي أدى إلى إصابة البرنس بكدمات بسيطة من جراء اعتراض طريق سيارته من قبل سيارة نقل، قبل أن تصدمها أخرى من الخلف، وفقاً لما قاله لـ «الأخبار» وكيل وزارة الصحة والناطق الرسمي باسمها، هشام شبيحة.

في المقابل توقع المسؤول الإعلامي لحزب «الحرية والعدالة»، أحمد حسن، في تصريحات لـ «الأخبار» وجود محاولة الاغتيال؛ «فمجلس الشعب أبلغ وزارة الداخلية بالتهديدات التي تلقاها حسن البرنس، وأكرم الشاعر (رئيس لجنة الصحة وعضو حزب الحرية والعدالة) وطالبها بتعيين حراسة لهما، لكنها لم تفعل» على حد قوله.

وهو نفس ما ذهب إليه مساعد أول وزير الداخلية السابق، حسن عبد الحميد، وهو

أحد شهود الإنبات ضد وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، إذ أوضح لـ «الأخبار» أن وزارة الداخلية «يسودها التراخي الأمني المتعمد، بينما رجال مبارك يمرحون في حرية ويستطيعون بسهولة تدبير مثل تلك الحوادث، في الوقت الذي استمر فيه رجال العادلي واسماعيل الشاعر (مدير أمن القاهرة السابق المتهم في القضية) وعدلي فايد (مساعد وزير الداخلية السابق لقطاع الأمن العام المتهم في نفس القضية) في شغل مناصبهم في جهاز الشرطة كما كانوا». كذلك أشار عبد الحميد إلى هو الآخر على خلفية شهادته ضد وزير الداخلية السابق ومساعديه. في غضون ذلك، صدرت مجموعة من المواقف المنددة بالاعتداء على أبو الفتوح، الذي غادر المستشفى بعد استقرار حالته الصحية، فيما أكدت وزارة الصحة أنه وصل إلى المستشفى فجر الجمعة مصاباً بارتجاج في المخ، نتيجة ضربة قوية على الرأس تسببت في كدمة شديدة بالرأس وأماكن متعددة في الجسم، لكن الفحوص أظهرت أنه لا يعاني كسوراً في العظام، وأن جميع أعضاء جسمه تعمل بكفاءة.

مجلس الشعب
أبلغ وزارة الداخلية
وجود تهديدات والأخيرة
تجاهلتها

وزار المرشح المحتمل للرئاسة حمدان صباحي، أبو الفتوح في المستشفى قبيل مغادرته إياه، مطالباً بسرعة القبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة. أما المرشح الآخر المحتمل للرئاسة محمد سليم العوا، فطالب «وزارة الداخلية بضرورة استكمال القيام بواجبها في تحقيق الأمن للمواطنين في جميع

أنحاء البلاد»، مدينياً الاعتداء على أبو الفتوح. بدوره، أسف المرشح المحتمل للرئاسة، أحمد شفيق، للحادث، وأعرب عن صدمته، مطالباً بسرعة «التحرك للكشف عن أبعاد الجريمة»، فيما وصف الدكتور محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما حدث مع أبو الفتوح بـ «العجز». وأضاف على

حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» «مجلس عسكري وحكومة غير قادرين على حماية مرشح رئاسي بارز، فضلاً عن توفير الأمن في البلاد، هما المشكلة لا الحل».

أما المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، محمد بديع، فأعلن هو الآخر إدانته للحادث، قائلاً على حسابه على

مواجهات في الأقصى: شهيد وإصابات

احتقان كبير في الشارع الفلسطيني، جراء استفزازاتهم». واستشهد فلسطيني متأثراً بجروح خطيرة أصيب بها الجمعة برصاص الجيش الإسرائيلي في صدمات في الضفة الغربية قرب القدس الشرقية، بحسب مصدر طبي فلسطيني. وبالنسبة للإصابات، أعلن مصدر طبي أن «أربعة مصابين فلسطينيين وصلوا إلى المستشفى (المقاصد) من جراء إصابتهم في مواجهات الأقصى إصابة ادهم متوسط في الرأس جراء قنبلة صوت، والباقيون أصاباتهم خفيفة». وقال مصدر آخر من عبادة الأقصى في باحة المسجد «عالجنا خمسة مصابين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع والضرب بالعصي ومعظمهم من كبار السن ولقد قدمنا لهم الإسعافات اللازمة». وفي خان يونس، نظمت حركة «حماس» تظاهرة شارك فيها آلاف الفلسطينيين، تضامناً مع المسجد الأقصى في البلدة القديمة بمدينة القدس الشرقية. ورد المتظاهرون «بالروح بالدم نفديك يا أقصى» و«ع القدس احنا راحين شهداء بالملايين». ودعا القيادي في حماس صلاح البردويل، في كلمة، الأمتين العربية والإسلامية إلى «نصرة القدس والوقوف عند مسؤولياتها تجاه ما تتعرض له المدينة المقدسة». وشدد على ضرورة انجاز المصالحة الفلسطينية من أجل «حماية القدس والمسجد الأقصى المبارك والحفاظ على الثوابت والحقوق الفلسطينية». في غضون ذلك، شنت الطائرات الإسرائيلية غارة جوية على شمال قطاع غزة فجر أمس. وقال بيان لجيش الاحتلال «خلال الليل قامت طائرات إسرائيلية بضرب مواقع تستخدم في أنشطة إرهابية شمال قطاع غزة. (الأخبار، أ ف ب، يو بي أي)

بضرب قنابل الغاز والقنابل الصوتية باتجاه أبواب الصخرة». وبحسب الشرطة الإسرائيلية، فإن اشتباكات اندلعت بين قواتها ومئات الفلسطينيين الذين كانوا يرشقونها بالحجارة. وقالت المتحدث لوبا السمري «رشق الشبان الحجارة باتجاه باب المغاربة ودخلت الشرطة إلى الساحة». وقدرت عدد الشبان المشاركين في الصدمات بالمئات. وأشارت الشرطة إلى أنها استخدمت القنابل الصوتية لتفريق المتظاهرين، مضافة أن «عشرات الناس اتجهوا إلى داخل المسجد ليحتموا منها». وذكرت المتحدث أنه «تم اعتقال 4 اشخاص على صلة بالاحداث في الحرم وجراء رشق الحجارة، كما أصيب 11 شرطياً عولجوا في المكان، وتم تفريق جميع المتواجدين داخل الحرم والمساجد ما عدا بضع عشرات من طاعني السن الذين لا يزالون يتواجدون في الساحات». وأوضح قائد شرطة المنطقة نيسو شاحام للاذاعة الإسرائيلية أن «الأحداث بدأت منذ أسبوعين نتيجة تحريض وإثارة كبيرة من نشطاء اليمين الذين كتبوا على موقعهم على الإنترنت «هار هبيت شيالانوا» (بمعنى المسجد الأقصى لنا)، وقمنا بإغلاق الموقع، وسنقوم باعتقالات إضافية بين اليهود والعرب».

وما لبث الهدوء أن عاد إلى المسجد الأقصى. وقال مدير أوقاف القدس الشيخ عزام الخطيب «الوضع هادئ الآن بعدما انسحبت قوات الشرطة والوحدات الخاصة الإسرائيلية من باحات الأقصى. تفاوضنا معهم لكي لا يقتحموا قبة الصخرة أو المسجد الأقصى». وشدد «على أن هذا الوضع بات يتكرر كل أسبوع نتيجة اعلان المستوطنين المنكر عن اقتحام المسجد الأقصى، وهناك

اقتحمت شرطة الاحتلال باحة المسجد الأقصى، عقب صلاة الجمعة أمس، وأمطرتها بالقنابل الصوتية والغازية، بعدما اشتبكت مع فلسطينيين، ما أسفر عن وقوع عدة إصابات واعتقالات. وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع بينما كان المؤمنون يؤدون صلاة الجمعة، ما دفع بعض النساء للذهاب إلى داخل قبة الصخرة للحماية. وقالت الشاهدة أم محمد «كنا نصلي عندما بدأ إطلاق الغاز المسيل للدموع علينا واختبنا داخل قبة الصخرة، كانوا في البداية يلقون القنابل المسيلة للدموع عند المسجد الأقصى، ولكنهم الآن بدأوا

جاءت الاشتباكات داخل باحة الأقصى، بعد الكتابات الاستفزازية لليهود المتطرفين على جدرانها والتي تدعو إلى «تطهير المسجد من غير اليهود»

من مواجهات الامس في الحرم القدسي (عمار عوض-رويترز)

